

وزير التربية: دولة القسط غير قانونية والزيادة تخضع لموافقة الأهل

تضافرت مشكلات جديدة - قديمة على العام الدراسي الماضي تتعلق باوضاع المدارس الرسمية والخاصة والمعلمين والكلفة المرتفعة للاقساط والنفقات التشغيلية، في ظل شح الاموال وزيادة اسعار كل النفقات المدرسية، واستيفاء قسم من القسط بالدولار، لذلك سعى وزير التربية الدكتور عباس الحلي الى معالجة بعض المشكلات بالتنسيق مع المجلس النيابي وروابط المعلمين والمدارس واتحاداتهم

قد لا تكون الحلول سهلة وميسرة، وقد تستغرق بعض الوقت في انتظار توفير السيولة واصدار بعض التشريعات القانونية في المجلس النيابي، ما يعني امتداد المشكلات الى العام الدراسي المقبل او الى بدايته على الاقل لتوفير الانطلاقة السليمة له. في هذا الحوار مع وزير التربية عباس الحلي، اضاءة على مساعي الوزارة للتصدي لكل الازمات التي تعصف بالقطاع التربوي منذ نحو ثلاث سنوات، والتمكن من بدء عام دراسي في ظروف سليمة وطبيعية بلا اي معوقات.

■ كيف تتعامل الوزارة مع الرفع العشوائي للاقساط في المدارس الخاصة، لاسيما دفع قسم من القسط بالدولار؟
□ لتلافي هذه الرفع العشوائي للاقساط في المدارس الخاصة، عمدنا منذ فترة ليست قريبة الى دعوة اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة الى اكثر من اجتماع في حضور ممثلين عن لجان الاهل ونقابة المعلمين واران الوزارة خصوصا في التعليم الخاص، والمستشار القانوني ورئيسة لجنة التربية النيابية (السيدة بهية الحريري وقتها)، وسعيانا الى التقدم بمشروع قانون لتعديل المادة الثانية من القانون 515، التي تحدد في مندرجتها نسبة 65 في المئة لحقوق المعلمين و35 في المئة للنفقات التشغيلية، لأن هذه النسبة اصبحت غير واقعية بسبب

ارتفاع الاسعار وسقوط سعر العملة والتضخم الذي حصل. المدارس تعتقد، وهي على حق، ان المصاريف التشغيلية زادت كثيرا، من محروقات وقرطاسية ومحابر وصيانة وسواها، وكلها تدفع بالدولار. كما ان المعلمين يطالبون بانصافهم من خلال تخصيصهم بنسبة معينة من الراتب بالدولار الاميركي. هذه القضايا كلها ناقشناها وتقدمنا مشروع القانون الى المجلس النيابي السابق قبل انتهاء ولايته، لكن لم يصل الدور الى مناقشته في الجلسة الاخيرة للمجلس، فبقيت على النحو الذي كانت عليه. لذلك فان القانون 515 ما زال ساري المفعول بالنسبة الى الوزارة. وهذا يعني ان على المدارس ان تطبق هذا القانون ويتم تحديد القسط على اساس الموازنة السابقة، بحيث تكون الزيادات مقبولة وان تحظى بموافقة لجان الاهل، ونحن سنتابع هذا الموضوع ونتخذ الاجراءات القانونية في حق المدارس التي لا تتقيد بهذه النسب التي لا تتناسب مع نص القانون، وذلك حتى اشعار آخر. من ناحية ثانية، استدعيت اصحاب المؤسسات التربوية اكثر من مرة، وابلغتهم ان اي زيادة يجب ان تحظى بموافقة لجان الاهل. على هذا الاساس، طلبت ايضا استثناء العاملين في القطاع العام من قضاة واسلاك عسكرية وموظفين لانهم لا يقبضون بالعملة الاجنبية، فكيف لهم ان

يدفعوا بالعملة الاجنبية جزءا من هذه الاقساط؟ اعتقد جازما ان المؤسسات التربوية ستأخذ طلبنا في الاعتبار، وكل حالة على حدة بغية التوصل الى امكان اعفاء ابناء موظفي القطاع العام من الدفع بالدولار.

■ كيف ستعالجون رفع الاقساط عشوائيا؟
□ بالنسبة الى الزيادات العشوائية الاخرى، فهي مشروطة بموافقة لجان الاهل. الوزارة لديها من اساليب قانونية محدودة في التعامل مع هذا الامر، على اعتبار انها لا تستطيع الا ان تطبق احكام القانون، عبر سحب توقيع المدير او توجيه الانذار الى المدرسة باحالتها على محكمة حل الخلافات، مما يمكن ان يؤدي الى حل هذه المسألة. وقد لمست حقيقة، تفهما لدى اتحاد المؤسسات الخاصة الذي يضم مدارس كل الطوائف وسائر المدارس التي لا تنتمي الى هذا التصنيف. الكل ابدى استعدادا لكن ايضا يجب الاخذ في الاعتبار ان للمدارس الحق في انشاء صناديق تعاضد، وقد دعوتها الى تحقيق التكافل الاجتماعي لانه لا يمكن تحميل عائلة لا تستطيع تحمل الدفع بالعملة الاجنبية وزر الغلاء الذي اصاب اسباب المعيشة، وبالتالي لا يمكن ان نسمح باخراج اي طالب من مدرسته بسبب عجز اهله عن تسديد المطلوب منهم.



وزير التربية الدكتور عباس الحلي.

طبعا هناك بعض المناطق لديها مدارس قادرة على استيعاب عدد محدد من التلامذة، لكن هناك مناطق مثل بيروت والشمال يصعب ايجاد امكنة لتلامذة اضافيين فيها، ولا قدرة لوزارة التربية ان تستأجر وتزيد عدد المدارس بسبب وجود نقص في افراد الهيئة التعليمية، فلا يكفي ان نأخذ مبنى ونحوه الى مدرسة بل يجب توفير الكادر التعليمي المناسب. لكن في ظل وقف التعاقد وفي ظل عدم السماح لوزارة التربية باستقطاب كادرات تعليمية جديدة، وفي ظل وجود عجز عن دفع مستحقات هؤلاء ان كان من الخزينة العامة او من صناديق المدارس، فان هذه القدرة تبقى محدودة جدا جدا، ولا يمكن لنا في بعض المناطق ان نستوعب اعدادا اضافية من التلامذة.

■ هل من معالجات لمطالب المعلمين؟
□ لقد وفقنا هذه السنة بتوفير اموال وحوافز لهم كانت كناية عن 90 دولارا مرتبطة بحضور الاستاذ والعاملين في المدرسة الرسمية الى مدرستهم. وهذه السنة دفعنا الحوافز لنحو 47 الف استاذ بجميع المسميات ولكل العاملين، وهذا ما وفر الامكانات لاستمرار العام الدراسي والذي توج باجراء الامتحانات الرسمية. لكن عندما اقرنا 90 دولارا شهريا، كان سعر صفيحة البنزين مقبولا، بنحو 200 الف ليرة للصفحة، لكن عندما اصبحت فوق 700 الف هل يمكن الاكتفاء بتسعين دولارا في الشهر لتأمين تحفيز حضور الاساتذة السنة المقبلة؟ من هنا سعيانا لدى الجهات المانحة لعرض موازنتنا للعام المقبل، لطلب تمويل هذه الزيادة لتمكيننا من المباشرة بالعام الدراسي. اما سائر الحقوق الاخرى، فاني ساتابعها مع رئيس مجلس الوزراء ووزير المال للافراج عن بدل النقل، وثمة امل في ان يتم الافراج عنه قريبا ويدفع

صندوق الدعم للمدرسة يمكن ان يتلقى تبرعات من الاهالي الميسورين او من جهات داخلية او خارجية، والذين يعملون خارج لبنان ويتقاضون رواتبهم بالدولار، عليهم ايضا ان يساهموا في دعم المدرسة ودعم صمودها لانه لا مصلحة لنا اطلاقا بأن تتوقف المدارس الخاصة عن استيعاب طلابها، خصوصا وان هذه المؤسسات تتحمل ما يزيد عن 70 في المئة من طلاب لبنان. حرصنا على التعليم الخاص كحرصنا على التعليم لأن العملية التربوية متكاملة.

■ ماذا عن استعدادات الوزارة للعام الدراسي الجديد، وهل من اجراءات لاستيعاب العدد الكبير من الطلاب الوافدين من المدارس الخاصة الى الرسمية؟
□ اذا استمرت الحال على ما هي عليه ولم تتم المعالجات الاقتصادية والمالية والنقدية، سنرى بالتأكيد اقبالا كبيرا من المدارس الخاصة على المدارس الرسمية. لكن السؤال: هل في امكان المدارس الرسمية استيعاب المزيد من الطلاب؟

القانون 515 ما زال ساري المفعول لأن مجلس النواب لم يعدله

من المساعدات والميسورين الذين من المفروض ان يتحملوا جزءا من العجز.

تشمس السنين

مخابز | حلويات

الأطيب من سنين

الفرع الأول

خلدة - اوتوستراد بيروت - الجنوب - هاتف: 800658-05

الفرع الثاني

الدامور - الطريق العام - الجنوب - هاتف: 601772-05



لا يمكن ان نسبح باخراج اي طالب من مدرسته بسبب عجز اهله عن تسديد المطلوب منهم.

صادفتنا عقبات كثيرة لتوفير المال اللازم حتى من الجهات المانحة لتغطية مصاريف هؤلاء التلامذة. هناك العديد من الاساتذة الذين تولوا تعليم التلامذة السوريين لم يقبضوا بعد مستحقاتهم ورواتبهم ولا بدل النقل ولا الحوافز. اعتقد ان هذا الامر لن يتأخر وآمل بالتعاون مع اليونيسف في ان نتوصل الى توفير الدفع الكامل لجميع مستحقات هؤلاء. هناك فئة تمكنا من دفع المستحقات لها، وانا آمل من الجهات المانحة واليونيسف في توفير المال لنا سلفا في مطلع كل سنة لكي نتمكن من تغطية كل مصاريف تعليم السوريين بدل "الجرجرة" من شهر الى آخر. هذا شرط من شروط بدء العام الدراسي المقبل، لأننا نتحمل المزيد من الضغوط والمطالب من الاساتذة، والتلويح برمي التلامذة في الشارع. هذه السنة كانت استثنائية، ولن اقبل اطلاقا ان تكون السنة المقبلة مثل هذه السنة في كيفية التعاطي وتغطية مصاريف السوريين.

”
للوزارة اساليب قانونية محدودة للتعامل مع الرضع العشوائيين للاسقاط وسنستخدمها
“

هذا الطرف بالذات بسبب محدودية قدرة المدرسة الرسمية على استيعاب المزيد من التلامذة، لأن لا قدرة لها على تحمل نفقات التشغيل في ظل عجز الخزينة وتأخر الدولة في بت حقوق هذه المدارس.

■ ماذا عن استيعاب النازحين السوريين؟
□ كان لدينا هذه السنة في حدود 200 الف تلميذ سوري في مدارس دوام بعد الظهر، تغطي مصاريفهم مبدئيا الجهات المانحة. لكن هذه السنة

◀ الى الاساتذة والعاملين في القطاع العام بعد اقرار مشروع القانون في لجنة المال والموازنة النيابية. كذلك من المنتظر ان يدرج في جدول اعمال اول جلسة تشريعية للمجلس، وعندها تتوافر الاموال وتدفع بمفعول رجعي من تاريخ اقرار المراسيم التي اعطتهم هذه الحقوق. بالنسبة الى المساعدة الاجتماعية، سعينا ايضا مستمر لعدم ربط استحقاقها بعملية الحضور وتأمين الدوام مع الصعوبات المعروفة. هذا الامر تم الى حد بعيد او هو قيد الصدور من رئيس الحكومة لجعل هذا الاستثناء ساريا بدءا من اول نيسان، وعلى امل اقرار مشروع القانون الرامي الى تحويل مبلغ من احتياطات الموازنة سيعرض على الجلسة التشريعية. اما سعينا الدائم مع الجهات المانحة، فهو لتوفير الاموال المناسبة لانطلاق العام الدراسي المقبل. انا متفائل جدا بهذا الامر، لاننا لا نستطيع الا ان نؤمن حضور التلامذة الى المدارس ومطالب المعلمين، وان نعمل على انقاذ النظام التربوي، حتى لا يسقط النظام التربوي والتعليم في لبنان ولا تسقط المدرسة الرسمية.

■ ثمة شكوى من تأخير دفع مستحقات المدارس المجانية وشبه المجانية سنوات، ما الحل لها؟

□ هناك تقارير عدة متصلة باوضاعها لا تزال قيد الدرس لدى ديوان المحاسبة، وكلما انتهى تقرير واحيل علينا نحوله بدورنا الى الخزينة. في وزارة التربية لا شيء متأخرا، لكن كل هذه الملفات تأتينا تباعا من ديوان المحاسبة متأخرة جدا لأن هناك عددا كبيرا جدا من المتأخرات، وهناك العديد من المدارس والجمعيات التي ابلغتنا انها ستقفل ابوابها او انها ستعلق العمل السنة المقبلة، ونحن لا مصلحة لنا باقفالها في